واقع المرأة العربية في ظل النظم الانتخابية

الحلقة الحادي والعشرون / لشهر آذار/ مارس 2010

المحتويات

المقدمة 4
الفصل الأول: الجزائر 4
أولاً: المرأة والاحزاب 4
ثانياً: المرأة على صعيد المشاركة وصنع القرار 5
ثالثاً: المرأة والعمل 5
رابعاً: المرأة والعنف 5
الفصل الثاني: البحرين 5
أولاً: المرأة والانتخابات 5
ثانياً: المرأة والمشاركة السياسية 5
ثالثاً: تقارير ودراسات 6
الفصل الثالث: مصر 6
المرأة تعاني التمييز ضد توليها مناصب قيادية بالمؤسسات الصحفية 6
الفصل الرابع: العراق 7
أولاً: المرأة والانتخابات 7
ثانياً: المرأة والعنف 7
الفصل الخامس: الأردن 7
أولاً: المرأة والسلطة القضائية 7
ثانياً: المرأة والعمل 8
ثالثاً: تقارير ودراسات 8
* قضايا الخلع 8
* تقرير تحليلي بمناسبة اليوم العالمي للمرأة 8
*دراسة تكشف المعيقات التي تقف امام المراة في معان 9
*دراسة حول الإعلاميات الأردنيات 10
الفصل السادس: الكويت ـ المرأة والسلطة التنفيذية 11
الفصل السابع: موريتانيا ـ المرأة والسلطة التشريعية 11
الفصل الثامن: المغرب ـ المرأة والتعليم 12
الفصل التاسع: فلسطين ـ تقارير ودراسات 12
أولاً: دراسة عن عقود الزواج 12
ثانياً: تقرير عن عدد المعتقلات 13
ثالثاً: المرأة ارقام ونسب 13
رابعاً:24% من النساء في غزة يُحرمن من الميراث 14
الفصل العاشر: قطر 15
أولاً: المرأة والسلطة القضائية 15
ثانياً: المرأة وسوق العمل 15
الفصل الحادي عشر: السعودية ـ المرأة والعنف 16
الفصل الثاني عشر: السودان 16

أولاً: المرأة والانتخابات 16
ثانياً: المرأة والعنف 17
الفصل الثالث عشر: سوريا - المرأة والعمل 17
الفصل الرابع عشر: تونس 17
أولاً: المرأة الانتخابات 17
ثانيا: المرأة والسلطة التشريعية 17
ثالثاً: المرأة والسلطة القضائية 17
رابعاً: المرأة والسلطة التنفيذية 17
خامساً: المرأة والخدمة العسكرية 17
الفصل الخامس عشر: الامارات 18
أولاً: المرأة والسلطة التنفيذية 18
ثانياً: تقارير ودراسات 18
الفصل السادس عشر: اليمن – تمكين المرأة في المناصب القيادية 19
الفصل السابع عشر: تقارير ودراسات عن المرأة في المنطقة العربية 19
أولاً: دور المرأة في الاعلام 19
ثانياً: دراسة – التونسيات والمغربيات الأكثر تحررا في العالم العربي 19
ثالثاً: نسبة النساء البرلمانيات تزداد عربيا وعالميا 20

المقدمة

سلسلة حلقات شهرية تتابع المستجدات حيال واقع المرأة العربية في ظل النظم الانتخابية، ودعوات مؤسسات المجتمع المدني والمطالبات النسائية لتغيير النصوص القانونية، بما يحقق للمرأة المساواة المجتمعية وتكافؤ الفرص على صعيد مشاركتها السياسية والاقتصادية. في ضوء المحاور التالية:

1. المرأة والمجتمع المدني (الأحزاب السياسية، الجمعيات، النقابات...).
2. المرأة والانتخابات (الكوتا، المشاركة، وضعها في البرلمان...).
3. المرأة والسلطة التنفيذية.
4. المرأة والسلطة القضائية.
5. المرأة وقوانين الأحوال الشخصية.
6. المرأة والتمكين الاقتصادي.
7. تقارير ودراسات (حول واقع المرأة).

تضمنت الفصول الـ17 من الحلقة 21 من سلسلة الحلقات الشهرية "واقع المرأة العربية في ظل النظم الإنتخابية" جرداً لمجمل الأحداث التي جرت خلال آذار/مارس 2010، والمتعلقة بالتمكين السياسي وبكل مايؤثر في وصول المراة الى مراكز صنع القرار، أذ تم استعراض المتغييرات في :(الجزائر، لبحرين، مصر، العراق، الاردن، الكويت، موريتانيا، المغرب، فلسطين، قطر، السعودية، السودان، سوريا، تونس، الامارات، اليمن)، بالاضافة الى الفصل المستقل الذي يتناول التقارير المعنية بالمرأة عموماً في المنطقة العربية.

الفصل الأول: الجزائر

أولاً: المرأة والاحزاب

فازت 45 أمرأة، أي يمثل 13% من المجموع العام، لعضوية اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني "الافلان" الحاكم في الجزائر في مؤتمره التاسع، الذي أنعقد على مدار ثلاثة أيام، من 19 إلى 21 آذار/مارس2010، وجرى خلاله انتخاب اعضاء اللجنة المركزية.

واعترف عبد العزيز بلخادم، الامين العام للحزب بعدم تحقيق الحزب لأهدافه بشأن مشاركة أكبر للشباب والنساء في الهيئات القيادية، وقال إنّ قيادة الجبهة تطلعت لمنح حصة للعنصر النسوي بنسبة تصل إلى 20 % لكن ذلك لم يحدث بسبب ما سماه "ثقل التقاليد" وهو عامل متكرّس داخل الهيئة الناخبة ولكي يتمكين الشباب والنساء من التواجد في هياكل الأفالان القيادية، ينبغي أن تكون أغلبية الهيئة الناخبة مشكّلة من شباب ونساء.

ثانياً: المرأة على صعيد المشاركة وصنع القرار

وفقاً لمؤشرات رقمية بخصوص المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية، أشار اليها موقع الاذاعة الجزائرية منتصف آذار/مارس2010، تفيد بأنه :(توجد رئيسة واحدة على مستوى المجالس الشعبية البلدية من بين 1.541 بلدية عبر الجزائر، وحوالي 30 عضوة في المجلس الشعبي الوطني، و3 نساء في الحكومة، و4 سفيرات.

ثالثاً: المرأة والعمل

أوضحت المديرية العامة للوظيف العمومي في الجزائر، في إحصائيات رسمية جديدة، ارتفاع نسبة العنصر النسوي في الوظيف العمومي من 28.3 % سنة 2008 إلى 29.5 % سنة 2009 أي من 454293 موظفة إلى 489258 موظفة، من بينهن 43.8 % من العنصر النسوي في الوظيف العمومي يعملن في التربية الوطنية، و18 % في الصحة.

رابعاً: المرأة والعنف

أشارت الوزيرة المنتدبة المكلفة بالاسرة وقضايا المرأة نوارة سعدية جعفر في الجزائر، الى أن المؤشر العام للعنف الزوجي (الأسري) قدر بـ 15% منها 30 % متعلقة بالعنف النفسي و19 % باللفظي و9 % بالجسدي والذي يمس بالدرجة الاولى النساء.

الفصل الثاني:البحرين

أولاً: المرأة والانتخابات

قالت نائب رئيس الاتحاد النسائي البحريني الدكتورة غنية العليوي، ان برنامج الاتحاد في الفترة المقبلة يخلو من أي خطوات أو تحركات لدعم البحرينيات العازمات على الترشح للانتخابات المقبلة 2010، وذلك لكونه يركز على قضايا أخرى، أهمها تفعيل اتفاقية (سيداو) وإصدار قانون يجرم العنف الأسري.

ثانياً: المرأة والمشاركة السياسية

أشارت جريدة الوقت البحرينية في عددها الصادر بتاريخ 6 آذار/مارس2010، إلى بعض المؤشرات بخصوص مشاركة المرأة، إذ ذكرت أن المرأة البحرينية شاركت في لجنة صياغة ميثاق العمل الوطني في العام 2001، وأخذت دورها كعضوة في مجلس الشورى، فشكلت ما نسبته 15% من الأعضاء في العام 2002 وشاركت في انتخاب أعضاء المجالس البلدية خلال انتخابات شهر ايار/مايو 2002 حيث بلغت نسبة مشاركتها 51%. وشاركت في الانتخابات النيابيّة كناخبة بنسبة 7.47%.

وهذا يعني أن نسبة مشاركتها في الانتخابات البلدية قد فاقت نسبة مشاركة الرجل. أما بالنسبة لمشاركتها في الانتخابات النيابية فقد قاربت نسبة مشاركة الرجل إلى حد كبير. كما أن عدد النساء المترشحات للانتخابات النيابية والبلدية في مملكة البحرين العام ،2006 بلغت نسبة 55،5% مقارنة بانتخابات العام ،2002 وتعد هذه النسبة مؤشراً ايجابياً على زيادة الوعي السياسي ومستوى التمكين السياسي لدى المرأة البحرينية.

إن تمثيل المرأة في البرلمان البحريني ظل واضحاً بشكل مطرد مع تطور البرلمان بمجلسيه في ظل المشروع الإصلاحي للملك ووصل عدد السيدات في مجلس الشورى إلى 11 سيدة في العام 2007 كما حظيت المرأة بالتمثيل كنائبه في مجلس النواب لأول مرة العام 2006، عندما فازت أحدى المرشحات بعضوية المجلس، في تطور له مغزاه. لقد اهتمت مملكة البحرين بإنشاء مؤسسة رسمية تشكل مرجعاً لكل الوزارات المعنية بشؤون المرأة وهو المجلس الأعلى للمرأة الذي أنيطت رئاسته الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة ملك البحرين .

ثالثاً: تقارير ودراسات

اشار موقع بوابة المراة في بتاريخ 8 آذار/مارس 2010، الى تقرير احصائي حول مساواة النوع الاجتماعي في القطاع الإعلامي في الدول العربية بعنوان "الصحفيات شريكات في القيادة النقابية" في مملكة البحرين.
ذكر في التقرير أن نسبة عضوات جمعية الصحافيين تبلغ 15% فيما يضم مجلس الإدارة عضوتين أي 18%. وذكر أيضاً بأن 61% من الخريجين من كلية الإعلام بين الأعوام 2001 و2007 في جامعة البحرين هن من الفتيات، والعدد يزداد، وهو مؤشر شبيه بما تفرزه كليات الإعلام في دول عربية كثيرة، إذ أن مخرجات التعليم الإعلامي في الغالب مخرجات أنثوية. أما بخصوص وجود المرأة في قطاع الإعلام الرسمي فقد ذكر التقرير بأن 20% من العاملين في هذا القطاع، أي موظفات هيئة الإذاعة والتلفزيون هن من النساء.
وتوجد داخل الهيئة بعض المناصب التي تشغلها نساء يساهمن في صنع ووضع القرار الخاص بالمؤسسة ككل. ويشير التقرير إلى ان الحديث هنا يتعلق بقطاع الإعلام الرسمي، وهو قطاع محكوم بضوابط معينة سواء في خطة عمله أو في مضامينه الإعلامية.

الفصل الثالث: مصر

المرأة تعاني التمييز ضد توليها مناصب قيادية بالمؤسسات الصحفية

أشارت جريدة المصري اليوم في عددها الصادر بتاريخ 14 آذار/مارس2010، إلى ان تقريراً لمنظمة الاتحاد الدولي للصحفيين، أكد أن الصحفيات المصريات مازلن يعانين من التمييز ضد وصولهن إلى مناصب قيادية، ويمثلن نسبة 34% فقط من الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين المصرية، أى ما يعادل 2.400 عضوة من أصل 7.000، وأن نسبة تمثيلهن فى مجلس النقابة، البالغ أعضاؤه 13 عضوا، لا تزيد على 7.7%، إذ إنه ليس هناك إلا امرأة واحدة ضمن أعضاء المجلس.
وذكر التقرير السنوي الخاص بشهر أذار/مارس لعام 2010 الذى حمل عنوان: «النساء الصحفيات: شركاء فى القيادات النقابية الصحفية»، أن النساء الصحفيات «مرؤوسات» فى صحفهن ولا يتولين المناصب القيادية مقارنة بالتليفزيون ومجال الإعلام المرئى والمسموع، بخاصة الإذاعات المسموعة.
وأشار التقرير، الذى يشمل دول مصر والجزائر والبحرين والعراق والأردن والكويت والمغرب وعمان وفلسطين والصومال والسودان وتونس والإمارات واليمن، إلى أن الصحفيات لا يحظين إلا بنسبة 10% من تولى المناصب القيادية مقارنة بسيطرة نسائية على نحو 50% من مجال تقديم البرامج فى مجال الإعلام المرئى والمسموع.

وأكد التقرير أن المرأة المصرية لاتزال تواجه صعوبة فى الترقى داخل مجال العمل الإعلامى، خاصة الصحفى، مقارنة بزملائها من الرجال، على الرغم من أن الفارق المادي بين رواتبهم متواضع جدا، منوهاً إلى أن النساء يعانين صعوبة فى الالتحاق بالمؤسسات الإعلامية حيث يرى القائمون عليها أن الرجال يلائمون العمل الصحفى أكثر.

واعتبر التقرير أن الرجل هو المسيطر على «محتوى الوسائل الإعلامية» خاصة فيما يتعلق بالبرامج والأخبار السياسية فى مصر، ضارباً مثلاً على ذلك بأنه على الرغم من أن القنوات الفضائية المستقلة تقدم برامج متميزة تقود المرأة فيها مناقشات عن حقوق وقضايا النساء، فإن مضمون هذه البرامج نفسها تؤكد خضوع المرأة لهيمنة الرجل.

الفصل الرابع: العراق

أولاً: المرأة والانتخابات

بلغ عدد النساء اللاتي فزن بمقاعد في مجلس النواب العراقي 2010، 82 امرأة في جميع الدوائر الانتخابية في العراق. وتمكنت 21 مرشحة من الحصول على الاصوات اللازمة للوصول الى البرلمان دون الاستعانة بما يعرف بالكوتا النسائية، فيما حصلت 61 امرأة اخرى على مقاعد في مجلس النواب بموجب الكوتا النسائية. يذكر ان نسبة تمثيل النساء في البرلمان استنادا الى الدستور العراقي هو 25% من مجمل مقاعد مجلس النواب. وحصدت قائمة العراقية اعلى عدد من بين الفائزات، حيث بلغ عددهن (25)، تليها ائتلاف دولةالقانون بـ(23)، ومن ثم الائتلاف الوطني العراقي بـ(19)، والتحالف الكردستاني بـ(12)، وقائمة التغيير بـ(2)، واخيراً قائمة الرافدين فائزة واحدة.

ثانياً: المرأة والعنف

شكلت وزارة حقوق الانسان العراقية لجنة وزارية تضم وزارات (المرأة والصحة والعدل والداخلية والعمل والشؤون الاجتماعية)، تتولى مسؤولية وضع برامج تهدف الى الحد من حالات العنف الاسري الموجه ضد المرأة، وسن القوانين والتشريعات التي تحول دون ذلك.

الفصل الخامس: الأردن

أولاً: المرأة والسلطة القضائية

سمحت دائرة قاضي القضاة في الأردن لمحاميتين (عبير التميمي ونجاح عناب) بمزاولة مهنة مأذون شرعي في سابقة تعتبر الأولى من نوعها في المملكة.

وأعلن رئيس المجلس القضائي رئيس محكمة التمييز في الاردن راتب الوزني تعيين 20 قاضية من النساء من خريجات المعهد القضائي خلال هذا العام 2010، كما أعلن عن خطط المجلس القضائي في ادماج المرأة في عمل النيابة العامة ولاول مرة في تاريخ القضاء الاردني. وأشار إلى أنه يتم التخطيط ولاول مرة لتعيين قاضية او اكثر في سلك النيابة العامة لكي تشارك المرأة القاضية في جميع المناصب القضائية ودون استثناء.

وقد اشارت جريدة الدستور الاردنية في عددها الصادر بتاريخ 9 آذار/مارس2010، الى انه في سلك القضاء الاردني حاليا تعمل 47 قاضية من مجموع القضاة الذي يزيد على 700 قاض.
وتعود مشاركة المرأة الاردنية في القضاء الى العام 1996 عندم جلست القاضية تغريد حكمت على كرسي القضاء كأول اردنية تتقلد هذا الموقع تبعها تعيين عشرات القاضيات بحيث وصل العدد الى ما هوعليه حاليا.

ثانياً: المرأة والعمل

أشارت جريدة الراي الاردنية في عددها الصادر بتاريخ 21 آذار/مارس2010، الى ان نسبة مشاركة المرأة في العملية التنموية بلغت 15%، وهن نساء لديهن ملكيات خاصة وان 43% منهن يملكن أوراق مالية و51% من نساء المحافظات الشمالية، يملكن حيازات أي من 5 دونمات وأقل وان 59% من الحيازات الزراعية مملوكة للاناث.

ثالثاً: تقارير ودراسات

*** قضايا الخلع**

ذكرت جريدة الدستور في عددها الصادر في 14 آذار/مارس2010، الى ان تقرير رسمي أصدرته دائرة قاضي القضاة في الاردن قد كشف عن عدد قضايا الخلع المسجلة لدى المحاكم الشرعية في 2009 لجميع محافظات المملكة نحو 1.015، تم تدوير نحو 407، والفصل في 355 قضية، وتم اسقاط نحو 691 قضية.
واحتلت العاصمة عمان الصدارة في عدد قضايا الخلع الواردة الى المحاكم الشرعية تلتها محافظة اربد، فيما جاءت محافظة الزرقاء في المرتبة الثالثة. وسجلت محافظة عجلون ادنى عدد في حالات الخلع بالمملكة بنحو 5 قضايا واردة تم تدوير قضية واحدة والفصل في قضيتين واسقاط قضية واحدة مشكلة ما مجموعه ثلاث قضايا، تلتها محافظة الطفيلة بواقع 5 قضايا.

*** تقرير تحليلي بمناسبة اليوم العالمي للمرأة**

اشار موقع بوابة المراة الى ان دائرة الاحصاءات العامة في الاردن اصدرت تقريراً تحليلياً بمناسبة يوم المرأة العالمي تضمن المؤشرات المتعلقة بدور المرأة الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في المجتمع الأردني.
وتشير مصادر دائرة الإحصاءات العامة إلى أن عدد السكان المقدر في نهاية عام 2009 قد بلغ 5.98 مليون نسمة منهم 2.90 مليون أنثى و 3.08 مليون ذكر، بنسبة جنس مقدارها106.3 (106.3 ذكر لكل 100 أنثى).
وأشارت بيانات مسح مسح العمالة والبطالة 2009 إلى أن نسبة الذين لم يسبق لهم الزواج الذكور قد بلغت 45.8% مقابل35.7% من الإناث، وتزيد نسبة المتزوجات بين الإناث قليلا عن نسبة المتزوجين من الذكور حيث بلغت 55.6% و53.1%على التوالي. ومن ناحية أخرى، يظهر الفرق بين نسبة المطلقين بين الذكور والإناث حيث بلغت للذكور 0.4% وللإناث 1.3% ولكن يظهر التباين الجوهري في نسب الترمل بين الذكور والإناث حيث ترتفع نسبة الترمل إلى 7.3% بين الإناث بينما لا تتعدى 0.8% بين الذكور.
ويعتبرالتعليم أحد أبرز مؤشرات المساواة بين الرجال والنساء وتشير البيانات إلى إنخفاض جوهري في نسبة الأمية بين الإناث 15 سنة فأكثر بمقدار 50% تقريبا بين عامي 1995 و2009، حيث بلغت (20.3%، 10.8% على التوالي).

وبينت نتائج مسح إستخدام تكنولوجيا المعلومات داخل المنازل لعام 2008 أن نسبة الإناث اللاتي يستخدمن الإنترنت قد بلغت 41.3% من مجموع الأفراد المستخدمين للإنترنت بنسبة زيادة بلغت 8.0% عن عام 2006، بالمقابل انخفضت هذه النسبة للذكور المستخدمين للإنترنت من مجموع الأفراد المستخدمين للإنترنت بمقدار 5% خلال نفس الفترة الزمنية (61.9% في عام 2006 و58.7% في عام 2008). وتجدر الاشارة إلى ارتفاع نسبة من يستخدمن الإنترنت بين المشتغلات والمتعطلات في عام 2008 حيث بلغت على التوالي (39.3% و37.1%) في حين بلغت هذه النسبة (24.6% و34.0%) بين الذكور.

إن مشاركة المرأة في العمل تعتبر متطلبا تنمويًا هامًا في عملية التنمية الشاملة، فقد تبين أن نصيب المرأة من إجمالي قوة العمل على مستوى المملكة ارتفعت من 12.3% عام 1995 إلى 15% في عام 2009، كما لوحظ أن 38% من النساء المشتغلات يعملن في قطاع التعليم و15% في قطاع الصحة والعمل الاجتماعي. وأظهرت نتائج مسح الاستخدام 2007 زيادة متوسط الأجر الشهري للذكور عنه للإناث بمقدار 38 دينار (بلغ متوسط الأجر الشهري للذكور315 دينار و277 دينار للإناث). وتتباين أجور الذكور والإناث حسب القطاعات، حيث أظهرت البيانات أن متوسط الأجر الشهري في القطاع العام أعلى منه في القطاع الخاص ولكلا الجنسين، كما أن فرق الأجور بين الجنسين أقل في القطاع العام منه في القطاع الخاص، حيث أظهرت البيانات أن متوسط الأجر الشهري للذكور في القطاع العام 361 ديناراً مقارنة بما قيمته 334 ديناراً للإناث وبفجوة بلغت 27 دينار، بينما بلغ في القطاع الخاص 290 ديناراً للذكور و224 ديناراً للإناث وبفجوة بلغت 66 دينار.

كما لوحظ في السنوات الأخيرة أن هناك تطوراً ملفتا في ملكية المرأة للأصول العقارية، حيث أشارت بيانات عام 2008 إلى أن 15.1% من نساء الأردن يمتلكن أراضٍ وبنسبة فاقت ثلاثة أضعاف ما كانت عليه في عام 2007. كما أوضحت البيانات أن نسبة النساء اللاتي يملكن شقق في عام 2007 بلغت 15.9% وارتفعت إلى 19.4% عام 2008. ومن الجدير بالذكر أن نسبة النساء اللاتي يمتلكن أوراقاً مالية (أسهم) بلغت 42.9% في عام 2008.

وأشارت نتائج التعداد الزراعي لعام 2007 إلى أن النساء في إقليم الشمال إستأثرن بما نسبته 58.7% من إجمالي حيازات الإناث، وفي المقابل كانت النساء في إقليم الجنوب الأقل حظاً في إمتلاك الحيازة الزراعية وبنسبة بلغت 16.3% من إجمالي حيازات الإناث. وبالإضافة إلى ما سبق، أشارت نتائج التعداد إلى أن نسبة الإناث الحائزات مساحة تقل عن خمسة دونمات قد بلغت 50.6% من مجموع الحائزات الزراعيات أي بارتفاع بلغ 27% عن نسبتهن في عام 1997، وفي المقابل بلغت نسبة الحائزين الذكور لنفس فئة المساحة 44.5% في عام 2007 وبزيادة بلغت 59% عن عام 1997.

وعلى صعيد المشاركة في الحياة العامة، فقد ارتفعت نسبة الاناث الاعضاء في النقابات المهنية من 19.2% في عام 2000 الى 22.7% عام 2008، كما ارتفعت نسبة الاناث في عضوية النقابات العمالية من 10% الى 12% لنفس الفترة الزمنية ، وازدادت مشاركة المراة في السلك الدبلوماسي حيث ارتفعت نسبة مشاركتها من 3.8% الى 17.2% لنفس الفترة الزمنية، في حين ارتفعت نسبة النساء اللاتي يعملن قاضيات من1.2% في عام 2000 الى 6.2 في عام 2008.

***دراسة تكشف المعيقات التي تقف امام المراة في معان**

اشارت جريدة الدستور الاردنية في عددها الصادر الثلاثاء 2 اذار/مارس2010، عن ان دراسة أعدها قسم الاقتصاد في جامعة الحسين بن طلال كشفت أن أهم المعيقات التي تقف أمام المرأة في محافظة معان تكمن

في ارتفاع معدلات البطالة التي بلغت6ر27% مقارنة بالمعدل الوطني6ر20% في ظل الأوضاع الحالية للمحافظة وغياب المشاريع الاقتصادية والتنموية وزيادة أقبال المرأة على التعليم العالي.

وقال استاذ الاقتصاد في جامعة الحسين بن طلال الدكتور فؤاد كريشان إن معدلات البطالة في المحافظة مرشحة للارتفاع لمستويات مقلقة ، مشيرا الى ان الدراسة بينت أهم التحديات التي تواجه المرأة في المحافظة كارتفاع معدلات الأمية لدى الاناث في المحافظة 3ر19% مقارنة

4ر11%على المستوى الوطني حسب الدراسات الرسمية ما ينعكس سلباً على مشاركتها في قوة العمل وتدني مستواها المعيشي.

وبين الباحث اكرم العوضي المشارك في الدراسة الجانب الإيجابي لها المتمثل في تمكن المرأة من ردم فجوة التعليم العالي(درجة البكالوريوس) ، حيث حققت في هذا الجانب معدلات تفوق المستوى الوطني وبلغت نسبة حملة درجة البكالوريوس للاناث في المحافظة9ر10 %مقارنة بـ5ر10% على المستوى الوطني وهذا يعود بالفضل الى جامعة الحسين بن طلال التي أحدثت حراكا اجتماعيا واقتصاديا إيجابيا كانت المرأة من أبرز المتأثرين به.

وأوصت الدراسة على ضرورة تبني برامج وخطط واستراتيجيات على مستوى المحافظة للتعامل مع التحديات والمعيقات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المرأة للحد من مشكلتي الأمية والبطالة.

وركزت الدراسة على ضرورة دمج المرأة في المشاريع التنموية في منطقة معان التنموية ، خاصة في مجال التدريب المهني والحرفي ليشمل فرص تدريب ملائمة للإناث للالتحاق بسوق العمل في محافظة معان.

***دراسة حول الإعلاميات الأردنيات**

اشارت جريدة العرب اليوم الاردنية في عددها الصادر بتاريخ 7 آذار/مارس2010، الى ان دراسة اظهرت ان هناك تمييزا يواجه الاعلاميات الاردنيات في النوع الاجتماعي عبر القوانين الأردنية، وأحكام الضمان الاجتماعي، ان نسبة وصول الصحافيات الى المناصب القيادية للمؤسسات الإعلامية لا تتعدى 1% رغم تولي صحافي مناصب رئيس تحرير صحيفة حيث كانت هدى ابو نوار اول من تولت هذا المنصب في وقت مبكر في وقت تشهد معظم الصحف وبالذات الصحف اليومية ازديادا في نسبة تشغيل الصحافيات.

وبينت الدراسة ان تمثيل المرأة في النقابة بلغ 19% حيث تمثل الصحافيات وعددهن 154 صحافية إجمالي عدد أعضاء نقابة الصحافيين البالغ 808 صحافيين وصحافيات.

وتتوزع الصحافيات الأردنيات على معظم وسائل الإعلام من صحف يومية واسبوعية والتلفزيون اذ تعمل 70% من الصحافيات المسجلات في الصحف أو وكالات الأنباء وتتوزع النسبة الباقية على الدوائر الاخبارية في مؤسسة الإذاعة والتلفزيون.

ويضم مجلس نقابة الصحافيين الأردنيين امرأة واحدة وصلت عن طريق الانتخابات الحره من أصل 11 عضواً أي ما نسبته 9% من العدد الكلي، وتكرر ذلك سبع مرات منفصله من اصل 37 مجلسا من عمر نقابة الصحافيين. وعملت نقابة الصحافيين على تحفيز الصحافيات للعمل داخل لجانها بهدف تشجيعهن على الخدمة العامة وخدمة الصحافيات الأردنيات من خلال استحداث لجنة تعنى بقطاع المرأة الصحافية تعمل على توعية الصحافيات الشابات بحقوقهن وواجباتهن المهنية وتدعم تقدمهن في المؤسسات الإعلامية التي يعملن بها.

واظهرت الدراسة التوجه إلى تأنيث مهنة الصحافة من خلال اجمالي اعداد الخريجات من جامعة اليرموك وجامعة البتراء كونهما الجامعتين اللتين تدرسان مادة الصحافة والاعلام حيث تبلغ نسبه الخريجات 54.64%.

واظهرت الإحصائيات المتعلقة بطلبة الإعلام في الجامعتين للعام الدراسي 2007 –2008 ان نسبة الطالبات في كلية الإعلام بجامعة اليرموك 48% من إجمالي الطلبة (690 طالبا وطالبة)، فيما بلغت نسبة الطالبات في كلية الإعلام بجامعة البتراء 37.42% من إجمالي الطلبة (وعددهم 355).

واستعرضت الدراسة القوانين الاردنية التي اعطت الحق للمرأة بالترشح والانتخاب على مستوى البرلمان والمجالس البلدية ومؤسسات المجتمع المدني، الا ان حصة تمثيلها ما زالت متواضعة لا تلبي الطموحات مقارنة بنسبة التعليم العالية للاناث المساوية للذكور، وذلك لاعتبارات اجتماعية. كما تناولت الدراسة التمييز الذي تواجهه المرأة الاردنية، رغم ما أحرزته من تقدم مستمر ويفضي لاكتساب حقوق جديدة، في قوانين الأسرة الأردنية. وأحكام الضمان الاجتماعي، وبشكل عام في سوق العمل.

وفي عام 2003 تم تطبيق نظام الكوتا في مجلس النواب، حيث منح المرأة 6 مقاعد من أصل 110 مقاعد عدد اعضاء مجلس النواب، وفي عام ،2007 خصصت 7 مقاعد للنساء في مجلس الأعيان الذي يضم 55 مقعدا. وتمكنت أول امرأة أردنية عام 1993 من الفوز بالانتخابات البرلمانية بالتنافس من دون الحاجة لمقعد الكوتا، اي بمجموع 14 امرأة في مجلس الامة الاردني بشقيه النواب والاعيان.

كما تم لاول مرة تحديد كوتا للنساء بنسبة 20% في المجالس البلدية حسب نص القانون، وفي عام 2008 شغلت 4 نساء مناصب وزارية في الحكومة الاردنية التي ضمت 29 وزيرا، الى ان الحكومة التي شكلت في نهاية عام 2009 قلصت عدد النساء في المناصب الوزارية ليصبح سيدتين فقط، فيما بقيت ست سيدات في مجلس الاعيان.

ويشار ان حظوظ النساء في النقابات المهنية اقتصر على عدة نقابات مهنية وهي الصحافيين، المحامين، الصيادلة، الفنانين، المهندسين، ولم يتعد مقعدا واحدا باستثناء نقابة الممرضين والممرضات والقابلات القانونيات، التي حصلت فيها المرأة على ثلاثة مقاعد، بحكم تفوق الإناث عددا في هذه النقابة.

الفصل السادس، الكويت ـ المرأة والسلطة التنفيذية

ذكرت وكالة الانباء الفرنسية في 9 آذار/مارس2010، ان 17 امرأة فقط يشغلن مناصب عالية(وكيل وزارة ومساعد وكيل وزارة) في الوزارات مقارنة مع 252 رجلا. وبحسب آخر ارقام رسمية تعود الى حزيران/يونيو 2009، شكلت النساء الكويتيات 44.9% من اجمالي المواطنين الكويتيين العاملين، والنسبة بحدود 44.1% في القطاع العام وان هناك امرأة واحدة في الحكومة الكويتية المؤلفة من 16 عضوا.

الفصل السابع، موريتانيا ـ المرأة والسلطة التشريعية

طالبت رئيسة المنظمة النسائية بحزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية (تواصل) في موريتانيا لمنية بنت كايه باستحداث لائحة كاملة وخاصة بالنساء تكفل لهن تمثيلا أوسع وحضورا أكثر داخل قبة البرلمان، بما يتناسب مع مستواهن الثقافي ووعيهن السياسي بدل النسبة التي تمنح لهن الان وهي 20%.

الفصل الثامن: المغرب ـ المرأة والتعليم

تؤسس الحكومة المغربية وكالة وطنية لمعالجة الأمية بحسب مشروع قانون اعتمده المجلس الوزاري في 18آذار/مارس. وتشكل النساء 80% من المستفيدين من برامج محو الأمية التي تستهدف المغاربة الذين تتراوح أعمارهم 15 سنة فأكثر. وتعطي البرامج الحكومية لمحو الأمية الأولوية للنساء ما بين 15 و 45 سنة في المناطق القروية.

وعلى صعيد متصل، اعلنت المفوضية العليا للتخطيط في المملكة المغربية، وهي مؤسسة حكومية، السبت 6 آذار/مارس2010، ان المغرب شهد تراجعا كبيرا في معدلات الامية لدى الاناث بين 1960 حتى 2009 بحيث تدنت نسبة الاميات في المغرب من 96% الى 50.8%،

واوضحت المفوضية ان معدل الفتيات اللواتي تتراوح اعمارهن بين ست سنوات و11 سنة ويقصدن المدرسة، ارتفع من 74.2% في العام الدراسي 1999–2000 الى 89.9% في 2009، مشيرة الى ان هذه النسبة اقل بقليل من معدلات التعليم لدى الذكور (93.3% في العام الدراسي 2008–2009).

واضافت ان معدل الخريجات من مؤسسات التعليم العالي ارتفع من 42.8% في 1999–2000 الى 52.3% في 2007–2008.

ولفت البيان الى ان القطاع الزراعي هو المشغل الاول للنساء في المغرب حيث تتوزع النسبة في هذا القطاع بين الرجال والنساء بمعدل اربع نساء مقابل كل ستة رجال.

الفصل التاسع: فلسطين ـ تقارير ودراسات

أولاً: دراسة عن عقود الزواج

اشارت جريدة القدس الفلسطينية في عددها الصادر بتاريخ 3 اذار/مارس2010، الى ان دراسة حديثة أظهرت أن ما نسبته 37% من عقود الزواج في قطاع غزة كان سن الزواج فيها أقل من 17 عاماً. واعتبرت أن أهم الأسباب لتلك الظاهرة "هو التسرب من المدارس والأوضاع الاقتصادية السيئة، ما كرّس مفهوم تخفيض تكاليف الزواج إلى الحد الأدنى".

وحذّر الأكاديمي أسامة فرينة من برنامج غزة للصحة النفسية من مخاطر الزواج المبكر. وقال فرينة ان 14% من حالات الزواج في قطاع غزة للفئة العمرية 14ـ17 سنة انتهت إلى الطلاق، فضلاً عن أن أكثر من 40% من النساء المتزوجات في سن مبكرة، يعانين من مشكلات صحية مختلفة وآثار نفسية واجتماعية، وهو ما ينعكس سلباً على الأطفال الذين يمثلون الضحية الأولى لهذا الزواج".

وأرجع أسباب الزواج المبكر في الأراضي الفلسطينية لسياسية واجتماعية واقتصادية. وقال "ميل الكثير من الفقراء وذوي الدخل المتدني لتزويج بناتهم في سن مبكرة، للتخفيف من المصاريف وتكاليف التعليم وضغط المعيشة، فضلاً عن أن معظم الأسر تعتقد أن الزواج المبكر للفتاة ضمان وصيانة لشرف العائلة". وطالب الوزارات المعنية والمؤسسات الأهلية ووسائل الإعلام بضرورة القيام "بحملات توعية وتثقيف للأهالي حول مخاطر الزواج المبكر".

ثانياً: تقرير عن عدد المعتقلات

اشارت جريدة البيان الاماراتية في عددها الصادر بتاريخ 3 آذار/مارس2010، ان وزارة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية اصدرت تقرير أصدرته لمناسبة يوم المرأة العالمي كشفت فيه إن سلطات الاحتلال الإسرائيلي اعتقلت منذ عام 1967، ما يقارب15.000امرأة فلسطينية.وأضافت ان أكبر حملة اعتقالات للنساء الفلسطينيات جرت خلال الانتفاضة الأولى عام 1987 حيث وصل عدد حالات الاعتقال إلى 3.000 أسيرة فلسطينية، ومنذ العام 2000 حتى نهاية عام 2009 بلغ عدد حالات الاعتقال 900 امرأة. ولفتت إلى أن عدد الأسيرات يبلغ حالياً 36 أسيرة بعد أن تم الإفراج عن 21 أسيرة مؤخراً.

ثالثاً: المرأة ارقام ونسب

اعلن جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني بمناسبة يوم المرأة العالمي ان نسبة النساء الفلسطينيات بلغت نحو 50 % من اجمالي عدد سكان الضفة الغربية وقطاع غزة المقدر بأربعة ملايين فلسطيني.

وذكر الجهاز في تقرير له بمناسبة يوم المرأة ان عدد السكان الفلسطينيين المقدر في نهاية عام 2009 بالاراضي الفلسطينية بلغ حوالي اربعة ملايين فرد، منهم 2.026 مليون ذكر 50.8 % مقابل 1.965 مليون انثى 49.2 %.

واستعرضت علا عوض القائم بأعمال رئيس الجهاز في التقرير اوضاع المرأة الفلسطينية وبينت ان نسبة الجنس بلغت 103.1 ذكرا لكل 100 انثى بناء على التقديرات السكانية للعام 2009.

وذكرت ان الحالة الزواجية للاناث، بينت ان اكثر من نصف النساء نحو 55.9 % متزوجات، و6.1 %ارامل، و1.3 % مطلقات، و0.2 % منفصلات عن ازواجهن.

وبينت ان العزوبية بين النساء في الفئة العمرية 30 سنة فأكثر بلغت 9.9 % ومتوسط عمر الزواج للاناث 19.5 في العام 2008.

وذكرت ان البيانات تظهر ان اكثر من نصف الطلبة الملتحقين بالجامعات والخريجين منهم هم من الاناث 55.2 %، وان اكثر من نصف الهيئة التدريسية في المدارس الحكومية هن اناث بنسبة (54.8 %).

وتشير البيانات الى ان نسبة الاناث الملتحقات في المرحلة الثانوية اعلى من نسبة الذكور، لافتة مع ذلك الى ان مشاركة الاناث 15 سنة فاكثر في القوى العاملة في الاراضي الفلسطينية ما زالت منخفضة حيث بلغت حوالي 15.5 %.

وفيما يتعلق بالبطالة حسب تعريف منظمة العمل الدولية، بلغت نسبة الاناث 15 سنة فاكثر المتعطلات عن العمل 26.4 % مقابل 24.1 % للذكور، حيث بلغت البطالة بين الاناث اللواتي انهين 13 سنة دراسية فاكثر 36 امرأة من بين كل 100 امرأة عاطلة عن العمل.

وبين ان العام 2009 شهد تطورا في مجال مشاركة المرأة في الحياة السياسية حيث اخذت تنافس الرجال وتحتل مناصب عليا في مؤسسات السلطة الوطنية، ونوه التقرير الى وجود 5 وزراء اناث من اصل 22 وزيرا خلال عام 2009، كما تم تعيين اول سيدة لتشغل منصب محافظ مع بداية عام 2010، وتعيين اول امرأة في منصب رئيس هيئة سوق المال خلال عام 2009، وبلغت نسبة النساء من مجمل اعضاء المجلس التشريعي 12.9 % خلال عام 2006، وذكر ان نسبة النساء اللواتي يعملن صحافيات في الاراضي الفلسطينية 15.8 % من مجمل عدد الصحافيين.

هذا واظهرت بيانات التقرير ان العمر المتوقع للبقاء على قيد الحياة للاناث اعلى منه للرجال، حيث يبلغ هذا العمر للاناث 73.2 سنة مقابل 70.5 للذكور، مع وجود اختلاف بين الضفة الغربية وقطاع غزة.
وبين التقرير انه في الوقت الذي يحتفل فيه العالم بالحرية والاستقلال، لا تزال هناك اسيرات فلسطينيات معتقلات في سجون اسرائيل.
كما واشار الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني الى ان الحكومة الحالية تضم 5 وزراء إناث من اصل 22 وزيراً خلال عام 2009، كما تم تعيين أول سيدة لتشغل منصب محافظ مع بداية عام 2010، وتعيين أول امرأة في منصب رئيس هيئة سوق المال خلال عام 2009، وبلغت نسبة النساء من مجمل أعضاء المجلس التشريعي 12.9% خلال عام 2006.
على صعيد الحياة السياسية فقد شهد العام 2009 تطوراً في مجال مشاركة المرأة في الحياة السياسية حيث أخذت تنافس الرجال وتحتل مناصباً عليا في مؤسسات السلطة الوطنية، فهناك 5 وزراء إناث من أصل 22 وزيراً في الحكومة الفلسطينية، كما تم تعيين أول امرأة في عضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية عام 2009، وتعيين أول امرأة في منصب رئيس هيئة سوق المال خلال عام 2009، ومع بداية عام 2010 تم تعيين أول سيدة لتشغل منصب محافظاً لمحافظة رام الله والبيره مما يعكس نجاح وقدرة المرأة الفلسطينية في إدارة المؤسسات بفعالية ومهنية عالية.
بلغت نسبة النساء اللواتي يعملن صحفيات في الأراضي الفلسطينية 15.8% من مجمل عدد الصحفيين أي 16 صحفية من بين كل مئة صحفي وصحفية خلال العام 2009 في حين نجد أن هناك 12 قاضية من بين كل 100 قاضي وقاضية في الأراضي الفلسطينية خلال عام 2008، وخمسة سفيرات حتى آذار 2008.
أما في القطاع الصحي، تشير بيانات العام 2008، أن مهنة التمريض تجتذب الإناث بشكل أكبر من غيرها من المهن الطبية إذ أن هناك 56 ممرضة من بين كل 100 ممرض وممرضة، بالمقابل فإن خُمس أطباء الأسنان ونصف الصيادلة تقريباً هن إناث أيضاً.

رابعاً:24% من النساء في غزة يُحرمن من الميراث

اشارت جريدة البيان الاماراتية الى ان دراسة أعدها مركز شؤون المرأة في قطاع غزة كشفت أن 88 امرأة تم حرمانهن من الميراث، وذلك بنسبة 23،8% من إجمالي المشاركات في الدراسة.
كما أوضحت الدراسة أن 5 ،37% من النساء طالبن بدعم من جهات مساندة لحقوق المرأة، في حين لم تفعل ذلك 62،5% منهن.
وأوضحت عضو مجلس الإدارة مي نايف أن الدراسة جاءت بعنوان «المرأة والميراث»، مشيرة إلى أن حق النساء في الميراث يعتبر من القضايا الأكثر تعقيداً على الإطلاق من بين قضايا المرأة المختلفة.
وقالت إن «النساء في قطاع غزة يعانين من أشكال مختلفة من العنف؛ بدءاً من عنف الاحتلال الإسرائيلي، إلى العنف المجتمعي، وصولاً للعنف النفسي واللفظي داخل الأسرة».
وأكدت على ضرورة التعرف إلى الجهات التي تحرم النساء من ميراثهن والجهات المساندة للنساء في مطالبهن، وأهمية تسليط الضوء على مشكلة حرمان النساء كمشكلة اجتماعية، والكشف عن الأسباب التي تؤدي إلى حرمان النساء من ميراثهن.

وأشارت إلى أن النساء في قطاع غزة يمتنعن عن المطالبة بميراثهن لعدة أسباب، أهمها خوفهن من خسارة الأهل وأولادهن، ويعتبرن ذلك عيباً، أو لعدم معرفتهن بكيفية التوجه لمن يساندهن، أو تعرضهن للضغط والتهديد من أجل التنازل عن حقهن.

وقالت إنه «تم التوجه إلى 202 حالة لنساء حرمن من ميراثهن كعينة عمدية تمكنا من الالتقاء ب100 حالة، بينما رفضت إجراء المقابلات 102 امرأة من العينة.

وذلك بدافع الخوف والرهبة من التعبير عن آرائهن ومعاناتهن للعديد من الأسباب، والتي لها علاقة بالتهديد من قبل المتسببين بالحرمان، أو حرصهن الشديد على إبقاء الروابط الأسرية قوية ومتماسكة. وأكدت نايف على ضرورة توعية الرجال بحقوق النساء في الميراث، وتوعية النساء بحقوقهن في الميراث

الفصل العاشر: قطر

أولاً: المرأة والسلطة القضائية

أدت الشيخة مها منصور آل ثاني في 11 آذار/مارس2010، اليمين القانونية أمام رئيس المجلس الأعلى للقضاء بعد تعيينها بوظيفة مساعد قاضٍ في المحاكم، لتصبح أول امرأة تعيّن في السلك القضائي في قطر. يشار الى ان قطر هي الدولة 14 ترتيباً التي تمارس فيها المرأة القضاء، وهذه الدول هي: المغرب ، الجزائر، تونس، مصر، السودان، اليمن، الأردن، فلسطين، لبنان، سوريا، العراق، البحرين، الإمارات، قطر.

ثانياً: المرأة وسوق العمل

اشارت جريدة البيان الاماراتية الى ان دراسة حديثة أعدتها غرفة تجارة وصناعة قطر، كشفت عن تطور مساهمة سيدات الأعمال القطريات في النشاط الاقتصادي بشكل كبير، حيث أصبحت تملك المنشآت وتقوم بإدارة رؤوس الأموال، وهي تمثل حوالي 13.4% من مالكي الأعمال في قطر، وبلغت الشركات المملوكة لهن حوالي 346 شركة، تعمل في مجالات مختلفة، وتباينت هذه الشركات وفقاً للدراسة ما بين صغيرة ومتوسطة إلى شركات كبيرة.

وكانت مجموعة من السيدات قمن في 1998 بتأسيس شركة أموال للاستثمار وهي مساهمة عامة رأسمالها 67 مليون ريال، وتعدّ حالياً أول شركة في منطقة الخليج تتملكها بالتساوي مجموعة من السيدات.

ويشكلن الان سيدات الأعمال القطريات أكثر من 50% من مجمل عدد المستثمرين والمتعاملين بالأسهم القطرية، في سوق الدوحة للأوراق المالية، والبالغ عددهم نحو600.000 مستثمر ومتعامل. ويصل عدد الأسهم التي تملكها سيدات الأعمال نحو مليار سهم تتجاوز قيمتها 10 مليارات ريال 2.7 مليار دولار.

ويبلغ عددهن في الوقت الراهن نحو 1000 سيدة، ويمتلكن حوالي 1500 مشروع. ويقدر مصرفيون وأوساط سيدات الأعمال القطريات حجم الاستثمارات التي تديرها سيدات الأعمال في قطر حالياً أكثر من 22 مليار ريال (6 مليارات دولار) تتركز في قطاع الخدمات والعقار والتجارة العامة.

الفصل الحادي عشر: السعودية - المرأة والعنف

ذكرت جريدة الجزيرة السعودية بتاريخ الجمعة 26 آذار/مارس2010، الى ان دراسة ميدانية كشفت عن الأفراد الأكثر ممارسة للعنف الأسري هم من الأزواج، وأنهم يمارسون العنف ضد زوجاتهم، وذلك من واقع بيانات الدراسة مع وجود آخرين يمارسون العنف كالزوجات ضد الأزواج والأبناء ضد آبائهم وأمهاتهم.

تناولت الدراسة العنف الأسري في المجتمع السعودي بهدف معرفة أنماطه الشائعة، ودرجة انتشار كل نمط، وأسباب العنف، وما ينجم عنه من آثار سلبية، وطرح بعض الحلول التي قد تخفف من وطأته. الدراسة غطت معظم مناطق المملكة وتألف المبحوثون من عدة فئات لكل منها خصائص متميزة لخدمة أهداف الدراسة منها 1900 مفردة من المترددين والمترددات على مراكز الرعاية الصحية الأولية تم جمع البيانات منهم عن طريق الاستبيان، و50 مفردة من الخبراء والخبيرات عن طريق المقابلة، و90 مفردة من ضحايا العنف من الجنسين من مختلف الفئات العمرية ليصبح مجموع مفردات الدراسة 2040 مفردة. وأوضحت نتائج الدراسة أن معظم أنماط العنف الأسري الشائعة والمعروفة كالعنف اللفظي والبدني والنفسي والاجتماعي والاقتصادي والصحي والجنسي والحرمان والإهمال تنتشر في المجتمع السعودي، إلا أن بعض تلك الأنماط تعد أكثر شيوعاً في المجتمع السعودي مقارنة بالمجتمعات الأخرى. لوحظ بهذا الصدد أن العنف اللفظي يأتي في المقدمة كأحد أنواع العنف الأسري، ويأتي العنف الاقتصادي بالمرتبة الثانية، وفي المركز الثالث العنف النفسي يليه العنف الاجتماعي ويأتي في المركز الخامس الإهمال والحرمان.

أما العنف البدني (الجسمي) فإنه يأتي في المركز السادس يليه العنف الجنسي ثم العنف الصحي في المركز الثامن والأخير. وبينت الدراسة أن أسباب العنف الأسري أنها عوامل دينية، واجتماعية، واقتصادية، ونفسية ووجدانية وأخيراً عوامل جنسية، وأن هذه العوامل تتباين أهميتها وترتيبها حسب مناطق المملكة وعلى أساس ريفي وحضري.

الفصل الثاني عشر: السودان

أولاً: المرأة والانتخابات

تشهد الإنتخابات السودانية العامة مشاركة 2.815 امرأة مرشحة في جميع أنحاء السودان، 1.763 منهن للبرلمان القومي، والباقي للمناصب الانتخابية في الرئاسة والدوائر الجغرافية وغيرها.

ومن الجدير بالذكر ان مقاعد المراة في كل ولاية من الولايات الـ25 في المجلس الوطني تبلغ 112 مقعد لكل الولايات الـ25. وتتوزع المقاعد على الولايات كالتالي:(الولاية الشمالية مقعدين، ولاية نهر النيل 3 مقاعد،ولاية البحر الاحمر4 مقاعد، ولاية كسلا 5 مقاعد، ولاية القضارف4 مقاعد، ولاية الخرطوم 15 مقعد، ولاية الجزيرة 10مقاعد، ولاية النيل الابيض 5 مقاعد، ولاية سنار 4 مقاعد، ولاية النيل الازرق 2 مقعد، ولاية شمال كردفان 8 مقاعد، ولاية جنوب كردفان4 مقعد، ولاية شمال دارفور 6 مقعد، ولاية غرب دارفور 4 مقعد، ولاية جنوب دارفور 12 مقعد، ولاية اعالي النيل 3 مقعد، ولاية جونقلي 4 مقعد، ولاية الوحدة 2 مقعد، ولاية واراب3 مقعد، ولاية شمال بحر الغزال 2 مقعد، ولاية غرب بحر الغزال مقعد واحد، ولاية البحيرات 2 مقعد، ولاية غرب الاستوائية 2 مقعد، ولاية الاستوائية الوسطى 3 مقعد، ولاية شرق الاستوائية 2 مقعد).

ثانياً: المرأة والعنف

ذكرت جريدة البيان الاماراتية في عددها الصادر بتاريخ 14 آذار/مارس2010، ان الصحافية السودانية لبنى حسين التقت بجمع كبير من النساء الجزائريات ينتمين لجمعيات حقوقية وأخرى مهتمة بالدفاع عن حقوق المرأة وألقت محاضرة حول وضع المرأة في السودان ذكرت فيها ان أكثر من43.000 امرأة تم جلدها خلال العام 2009 في السودان لأسباب تافهة ودون ارتكابهن أي جرم قانوني أو تجاوز أخلاقي.

الفصل الثالث عشر: سوريا - المرأة والعمل

اشارت جريدة البيان الاماراتية في عددها الصادر بتاريخ 27 اذار الى ان الإحصائيات تشير إلى أن عدد النساء العاملات في القطاع الحكومي في سوريا كثر من369.587 امراة من أصل 1.171.000 عامل بينما تصل نسبة النساء العاملات في القطاع الخاص إلى 6 %.

الفصل الرابع عشر: تونس

أولاً: المرأة الانتخابات

أوعز الرئيس التونسي زين العابدين بن علي ان تكون نسبة حضور المرأة في قائمات الانتخابات البلدية أيار/مايو 2010، في حدود 30 % على الاقل فى قائمات التجمع الدستوري الديمقراطي.

ثانيا: المرأة والسلطة التشريعية

تمثل المرأة التونسية 27.57% من أعضاء مجلس النواب، اي 59 امرأة من مجموع 214 نائب و17% من أعضاء مجلس المستشارين اي 16 امرأة من مجموع 112 مستشارا في حين تبلغ نسبة مشاركتها في المجلس الدستوري 25 %.

ثالثاً: المرأة والسلطة القضائية

نسبة تواجد المرأة التونيسة في المجلس الأعلى للقضاء 13.3%.

رابعاً: المرأة والسلطة التنفيذية

تضم الحكومة التونسية 5 عضوات "وزيرة و4 كاتبات دولة".

خامساً: المرأة والخدمة العسكرية

صادق البرلمان التونسي مع نهاية آذار/مارس2010، على مشروع القانون الخاص بتعديل وإتمام قانون الخدمة العسكرية، ضمنه تأكيد حق وواجب أداء الفتيات الخدمة العسكرية، وتوسيع نطاق أدائها لدى وزارات ومؤسسات عمومية وبلديات. ويهدف القانون الجديد إلى توسيع مجال الخدمة العسكرية خارج المنشآت العسكرية، وذلك بتعيين المجندات في تلك المؤسسات لأداء الخدمة العسكرية داخل منشآتها الإدارية.

سادساً: المرأة والعمل

اشارت وكالة تونس افريقيا للانباء الى ان عدد النساء صاحبات الاعمال في تونس يبلغ 18.000 امراة تمثلهم الغرفة الوطنية للنساء صاحبات الاعمال التابعة للاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والتي تم تاسيسها سنة 1990.

الفصل الخامس عشر الامارات

أولاً: المرأة والسلطة التنفيذية

أصدر الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الامارات في الاول من آذار/مارس2010، مرسوماً اتحادياً بتعيين الدكتورة عائشة بطي حميد مديرا تنفيذيا لشؤون الخدمات المؤسسية والمساندة في وزارة العمل.

ثانياً: تقارير ودراسات

اشارت وكالة الانباء الاماراتية بتاريخ 7 آذار/مارس2010، الى بيان أدلى به السفير أحمد عبد الرحمن الجرمن المندوب الدائم للإمارات لدى الأمم المتحدة أمام مناقشة الدورة 54 للجنة الأمم المتحدة المعنية بمركز المرأة للبند المتعلق بمتابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الإستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة(المرأة عام 2000: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين).

استعرض فيه وضع المرأة في دولة الامارات العربية المتحدة ومن اهم ماذكر فيه التالي:-

- حققت الامارات انجازات ملموسة في مجالات المساواة الجنسانية في كافة المجالات. ففي مجال التعليم تقارب نسبة قيد الفتيات في المرحلة الابتدائية نسبة قيد الأولاد بينما تتفوق اعداد الفتيات على الأولاد في مراحل التعليم الأعلى. وتشكل الفتيات 77 في المئة من مجمل عدد طلبة التعليم الجامعي مع استمرار تزايد عدد الحاصلات على الماجستير والدكتوراه.
- شجعت الدولة ودعمت انخراط المرأة في سوق العمل وعملت على إزالة أي قيود تحيل دون توليها الوظائف التي يمكنها القيام بها. وتمثل النساء22.4% من إجمالي القوة العاملة بالبلاد حيث يشغلن 66 % من وظائف القطاع الحكومي من بينها 30 % من الوظائف القيادية المرتبطة باتخاذ القرار بما في ذلك عضوية مجالس إدارة غرف التجارة والصناعة.
- عملت الدولة على إنشاء مجالس سيدات الإعمال لدعم وتشجيع مساهمة المرأة في القطاع الخاص.
- شهدت الامارات في السنوات الأخيرة تحولا في مسألة المشاركة السياسية للمرأة في عملية صنع القرار حيث تم تعيين أربع وزيرات في مجلس الوزراء تحمل اثنتان منهن حقيبتي التجارة الخارجية والشؤون الاجتماعية..كما فتحت حكومة الامارات المجال أمام المرأة للدخول في انتخابات المجلس الوطني الاتحادي والذي تمخض عنه تمثيل المرأة في المجلس بنسبة 5. 22 % من مجمل الأعضاء وهي نسبة عالية مقارنة بنسبة تمثيل المرأة في العديد من دول العالم.
- تم تعيين قاضيات ووكيلات نيابة لأول مرة .

الفصل السادس عشر: اليمن – تمكين المرأة في المناصب القيادية

أشارت جريدة البيان الاماراتية الى تمكن امرأتان من نساء اليمن من نيل عضوية مجلس النواب اليمني، من بين 301 عضو، وامرأتان تحتلان منصب وزير، واحدة لحقوق الإنسان، والثانية في العمل، من بين 35 وزارة، وامرأتان في عضوية مجلس الشورى، من بين 111 عضواً، وامرأة واحدة تعمل سفيراً لليمن في تركيا، و35 امرأة من مجموع 6.035 عضواً في المجالس المحليّة.

الفصل السابع عشر: تقارير ودراسات عن المرأة في المنطقة العربية

أولاً: دور المرأة في الاعلام

اشارت الوكالة الوطنية العراقية للانباء بتاريخ 11 آذار/مارس 2010، الى ان الاتحاد الدولي للصحفيين اطلق خلال مؤتمر (دور المرأة في الاعلام) دراسة اقليمية حول النوع الاجتماعي في الشرق الأوسط والعالم العربي وفيها لمحة عامة عن وضع المرأة وتمثيلها السياسي، فضلا عن تحليل إضافي عن المرأة في وسائل الإعلام ونقابات الصحفيين في جميع بلدان المنطقة.

وأظهرت الدراسة التي شملت 14 بلدا أرقاما مقلقة عن حضور المرأة في وسائل الإعلام فعلى الرغم من أن غالبية الخريجيين من كليات ومدارس الإعلام هي من النساء بمتوسط يصل إلى 60% في الدول التي شملتها الدراسة، نجد أن المرأة لا تمثل سوى 27% من القوى العاملة في وسائل الإعلام وتشكل 21% فقط من عضوية النقابات. وشددت الدراسة على اهمية تحسين تمثيل المرأة في الإعلام، والاعتماد على أولويتين أساسيتين: أولها أستقطاب المزيد من الصحفيات ومواصلة تعزيز وجودهن في القيادات النقابية وثانيا إعداد مدونة سلوك إقليمية حول صورة المرأة في الإعلام.

ثانياً: دراسة – التونسيات والمغربيات الأكثر تحررا في العالم العربي

اشارت جريدة الخبر الجزائرية في عددها الصادر بتاريخ 8 اذار/مارس2010، الى ان دراسة قامت بها مؤسسة "فريدم هاوس" الأمريكية المدافعة عن الحريات أظهرت أن المرأة التونسية هي الأكثر تمتعا بالحرية في العالم العربي تليها المرأة المغربية، فالجزائرية ثم اللبنانية، في حين ساءت أوضاع المرأة في العراق واليمن والأراضي الفلسطينية، حيث يتميّز الوضع الأمني بعدم الاستقرار. وتحتل اليمنيات والسعوديات، حسب الدراسة المذكورة، المرتبة الأخيرة من حيث الحريات. وتشير الدراسة، إلى أن حقوق المرأة شهدت تطورا في 15 دولة من أصل 18 في الشرق الأوسط في السنوات الخمس السابقة، لاسيما في الكويت والجزائر والأردن. واعتبرت مؤسسة "فريدم هاوس" للدفاع عن الحريات في التقرير المنشور هذا الأسبوع أن ظروف النساء ساءت في ثلاث دول في المنطقة هي العراق واليمن والأراضي الفلسطينية". وفي الجزائر أدت إصلاحات نفذت في عام 2005 إلى تحسين استقلالية النساء في إطار العائلة، وأزالت إلزامها بطاعة زوجها. وفي الأردن، تشكّلت محكمة خاصة للنظر في "جرائم الشرف". وهي الدولة الثانية التي تتخذ هذه المبادرة بعد تونس. وتشهد هذه الجرائم تفاقما في عدد كبير من الدول. وتدهورت ظروف النساء في العراق واليمن والأراضي الفلسطينية التي تشهد حروبا أو أعمال عنف. ففي العراق شهدت "جرائم الشرف" وحالات الاغتصاب والاختطاف "ارتفاعا ملحوظا منذ خمس سنوات، ما أجبر الكثير من النساء على لزوم

منازلهن وحرمهن من فرص التعليم والعمل"، بحسب الدراسة. وعلى الرغم من ذلك، تشغل النساء ربع مقاعد مجلس النواب العراقي.

ثالثاً: نسبة النساء البرلمانيات تزداد عربيا وعالميا

اشارت وكالة الانباء الاماراتية في 27 آذار/مارس2010، الى ان 2009 شهد تقدما ملحوظا في تزايد نسبة النساء البرلمانيات على المستويين العربي والعالمي .. حيث شكل تزايد نسبة النساء في البرلمانات على مستوى العالم شكل قفزة تاريخية بمتوسط عالمي يصل إلى 18 .8 % بعد أن شكلت مقاعدهن 11 .3 % عام 1995 الذي عقد فيه المؤتمرالعالمي الرابع حول المرأة في العاصمة الصينية بكين.

وتناقش النساء البرلمانيات حاليا في العاصمة التايلندية العديد من الموضوعات المتعلقة بالمرأة والطفولة وحقوق الانسان وغيرها من الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال ضمن " اجتماعات الإتحاد البرلماني الدولي " الحالية.

وأوضحت إحصائية أصدرها الإتحاد البرلماني الدولي حول " النساء البرلمانيات خلال العام الماضي ".. أن التقدم الملحوظ في نسبة تمثيل المرأة البرلمانية عالميا يشكل نسبة 75 % مقارنة بما كان عليه الوضع عام 1995. وأشارت إلى أن نسبة البرلمانيات على المستوى العربي بلغت 9 .5 % أي أكثر من ضعف النسبة التي بلغت 4 .3 % عام 1995. لافتة الى حصول أربع كويتيات على مقاعد لاول مرة في تاريخ البرلمان الكويتي وعدم حصول المرأة على أي مقعد في مجلس الشورى بالمملكة العربية السعودية.

وأضافت أن نسبة الزيادة على المستوى الافريقي بلغت 18 .7 % نهاية العام الماضي وأن جنوب أفريقيا قفزت الى المرتبة العالمية الثالثة بحصول المرأة في الغرفة الثانية للبرلمان على نسبة 5.43 %

وذكرت الإحصائية أن أوروبا استمرت في تسجيل تقدم جيد حيث تم حصلت البرلمانيات على 26 % من المقاعد المجددة وكذلك الأمر بالنسبة للقارة الأمريكية حيث بلغت 25 %.

وفيما يتعلق بعدد ونسبة النساء رئيسات البرلمانات مقارنة بالرؤساء أوضحت إحصائية الإتحاد الدولي .. أن النساء يرأسن منذ يناير الماضي 35 برلمانا من أصل 269 برلمانا بغرفة أو غرفتين..وبنسبة 13 %من المجموع الكلي لهذه الغرف بعد أن كان عددهن عام 2005 .. 18 رئيسة.

وأشارت الإحصائية الى أن نسبة النساء رئيسات البرلمانات كانت بطيئة ومتذبذبة منذ 65 عاما حيث لم تصل المرأة الى رئاسة البرلمان خلال الفترة من عام 1945 إلى عام 1955.

وبينما كانت نسبة المرأة الرئيسة للبرلمان عام 1965 في حدود 2 .3 % .. إنخفضت إلى 1 .9 % عام 1975 وارتفعت مجددا إلى 3 .4 % خلال عام 1985 .. ثم إلى 5 . 10 % عام 1995 وإلى 10 .3 % خلال عام 2000 .. لتنخفض النسبة مجددا الى 7 .2 % عام 2005 .. بينما عود الى الإرتفاع الى النسبة الحالية 13 %.